الإبراهيم : تم تحرير تسع محاضر وفقا للمواد «18» و«73» و«31»

«البيئة» : رصد عدة مخالفات بيئية في منطقة الشعيبة الصناعية الغربية

شيخة الإبراهيم

فرق الهيئة العامة للبيئة

قالت المتحدث الرسمي باسم الهيئة العامة للبيئة ومديرة ادارة العلاقات العامة والاعلام شيخة الابراهيم إن فرق الهيئة رصدت أول أمس السبت عدة مخالفات في مصانع بمنطقة الشعيبة الصناعية الغربية وتم تحرير مخالفات بحق المخالفين لقانون حماية البيئة.

وأوضحت الابراهيم لـ«كونا» أن فرق الهيئة رصدت خلال حملة تفتيشية ميدانية في منطقة الشعيبة الصناعية الغربية عدة مخالفات بيئية هناك وعليها تم تحرير تسع محاضر مخالفات وفقا للمواد «18» و«73» و«31» من قانون حماية البيئة للمصانع غير الملتزمة بالقانون.

وأضافت أن المادة «18» تنص على «تلتزم جميع المنشآت بكافة الاشتراطات الهندسية والبيئية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون» مبينة أن عقوبة من يخالف هذه المادة غرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على 50 ألف دينار.

وذكرت أن المادة «31» تنص على «تلتزم المصادر التي يتولد منها نفايات خطرة أو نفايات الرعاية الصحية أو الحمأة إضافة الى الجهات المختصة والمكلفة بجمع ونقل والتخلص من النفايات بأنواعها بتزويد الهيئة بتفاصيل هذه النفايات مع الاحتفاظ بسجل خاص وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون البيانات المطلوبة وآلية نقلها وإدارتها».

وبينت أن عقوبة مخالفة المادة «31» الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على 50 ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وأفادت بأن المادة «73» تنص على أن «يحظر على جميع المنشآت الصناعية والتجارية والسياحية والسكن الخاص وغيرها سواء كانت حكومية أو غير حكومية تصريف أي مواد أو نفايات أو سوائل من شأنها إحداث تلوث في الشواطئ أو المياه المجاورة لها سواء كان ذلك بطريق إرادي أو غير إرادي مباشر أو غير مباشر».

وقالت إن عقوبة المادة «73» الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن 50 ألف دينار ولا تزيد على 200 ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أحدث عمدا حالة تلوث في المناطق البحرية المنصوص عليها في المادة «68» من هذا القانون بالمخالفة لأحكام المواد «71 و72 و73 و74 و75 و76».

وأوضحت أن عقوبة المادة «73» غرامة لا تقل عن ثلاثين ألف دينار ولا تزيد على مئة وخمسين ألف دينار كل من وقع منه بغير قصد أي تلوث في المناطق البحرية المنصوص عليها في المادة «68» من هذا القانون بالمخالفة لأحكام المواد «72 و73 و74 و75 و76».

وأهابت الابراهيم بالجميع بضرورة الالتزام بقانون حماية البيئة ولوائحه التنفيذية حتى لا يتم التعرض للمساءلة القانونية مؤكدة استمرار فرق الهيئة بحملاتها التفتيشية على المصانع والمنشآت وتغطيتها كافة في جميع مناطق الكويت.

«اتحاد الجامعة» شكل لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

أكد نائب رئيس الهيئة الإدارية في الاتحاد الوطني لطلبة الكويت– فرع الجامعة سعد الصواغ، اعتماد تشكيل لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة للعام الجامعي الحالي برئاسة سعود الدريويش.

وكشف الصواغ، في تصريح صحافي امس، عن اختيار هادي الشنفا لأمانة السر في اللجنة، وطلال البطحاني لأمانة صندوق الهيئة الإدارية، وناصر العتيبي نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية، وحمد الرقيعي نائب الرئيس للشؤون الطلابية، وعبدالعزيز البغيلي الأمين العام، وحسين دشتي رئيس المكتب التنفيذي، وبدر سناسيري رئيس اللجنة الإعلامية.

وأوضح أن تشكيل الاتحاد لهذه اللجنة يأتي انطلاقا من إيمانه الكامل بضرورة رعاية اصحاب هذه الفئة الهامة، وإحاطتهم بالرعاية والعناية الكاملة، والتواصل المستمر معهم من أجل التعرف على مطالبهم واحتياجاتهم، وما يواجههم من مشكلات يومية داخل الجامعة، والتحرك بجدية على هذه المطالب وتحقيقها وتذليل أية صعوبات أمامهم.

وأضاف الصواغ، أن «دور اللجنة سيمتد للتواصل مع جميع جهات الاختصاص داخل الجامعة أو خارجها مثل الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة ولجنة ذوي الاحتياجات الخاصة بمجلس الأمة والأندية وجمعيات النفع العام التي توجه أنشطتها وخدماتها لرعاية هذه الفئة العزيزة علينا جميعا».

تتمات

المسيئون للذات الأميرية

وفيما صدر «المرسوم»،أكد مدير إدارة شؤون الانتخابات بوزارة الداخلية العقيد حقوقي الدكتور أحمد الهاجري استعداد الإدارة لاستقبال طلبات الترشح للمدرجة أسماؤهم في جداول الانتخاب ،شريطة ألا يكون قد سبق الحكم عليهم بعقوبة جناية أو بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

وقال الهاجري إنه لن يسمح لمن أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بالذات الإلهية والأنبياء والذات الأميرية بالترشح.

ونصت الشروط على أنه لن يسمح أيضا للوزراء ورجال القضاء، والنيابة العامة، وأعضاء الإدارة العامة للتحقيقات والعسكريين في «الداخلية» و«الدفاع» بترشيح أنفسهم إلا إذا استقالوا مقدما من وظائفهم،كما أنه لايجوز لرؤساء لجان قيد الناخبين أو أعضائها أو أقربائهم من الدرجة الأولى ترشيح أنفسهم في دوائر عمل هذه اللجان ما لم يكونوا قد تنحوا عن الاشتراك في أعمالها.

وبالتزامن مع إعلان الشروط ،قدم وزير الدولة لشؤون الإسكان عيسى الكندري، أمس، استقالته لسمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء.

وقال الكندري في تصريح صحفي بأن تقديم استقالته بسبب رغبته بالترشيح لعضوية مجلس الأمة عن الدائرة الأولى.

وعودا على بدء أوضح العقيد حقوقي الهاجري أن للمرشح الحق في التنازل عن الترشح بطلب يقدمه كتابة إلى مخفر الشرطة الذي قدم فيه الطلب أثناء فترة الدوام الرسمي في موعد أقصاه 22 سبتمبر المقبل «قبل موعد الانتخاب بسبعة أيام على الأقل».

وأشار إلى تحديد خمسة مخافر لتقديم طلبات الترشيح وهي «الدائرة الأولى مخفر الدعية – الدائرة الثانية مخفر الشامية – الدائرة الثالثة مخفر كيفان – الدائرة الرابعة مخفر العمرية – الدائرة الخامسة مخفر العدان».

ولفت إلى تجهيز إدارة شؤون الانتخابات قاعة خارجية بمحاذاة المبنى مزودة بكافة الخدمات اللوجستية للإعلاميين الذين سيقومون بتغطية تصريحات وكلمات المرشحين والمرشحات خلال فترة فتح باب الترشح مع ضرورة التنسيق مع الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية.

وعن آلية شطب المرشحين قال الهاجري إن هناك لجنة ستشكل من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية بالوكالة الشيخ طلال الخالد برئاسة أحد رجال السلطة القضائية وتضم في عضويتها إدارة الفتوى والتشريع وقطاعات مختلفة من وزارة الداخلية،ستقوم بمطابقة شروط الترشح ومدى توافقها لإصدار القرار بإجازة الترشح أو الشطب من سجل المرشحين ،مستدركا ولطالب الترشح بعدها اللجوء إلى القضاء وفي حال صدور حكم نهائي بإعادته تقوم إدارة شؤون الانتخابات بتنفيذ الحكم.

يذكر أن مجلس الوزراء وافق الأربعاء 17 أغسطس الجاري على مشروع مرسوم بقانون «ضرورة» بإضافة مناطق جديدة إلى الدوائر الانتخابية الأولى والثانية والرابعة والخامسة.

وكان صدر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» مشروع مرسوم بقانون «ضرورة» بشأن اعتماد التصويت لانتخابات أعضاء مجلس الأمة وفق عنوان السكن المسجل بالبطاقة المدنية.

ووضعت وزارة الداخلية أمس الأحد ممثلة بإدارة شؤون الانتخابات اللمسات النهائية لاستقبال الراغبين في الترشح لانتخابات أعضاء مجلس الأمة 2022.

وشملت استعدادات إدارة شؤون الانتخابات وضع جهاز لسحب تذكرة تحمل رقم انتظار لطالبي الترشح وشاشات تقوم بعرض رقم الانتظار ورقم المكتب الذي سيقوم باستقبال الطلب إضافة إلى شاشة تعرض قائمة بأحدث المترشحين المتقدمين يوميا مع رقم الدائرة التي تقدم للترشح عنها كما قامت الإدارة بتوفير منصة للمترشحين للإدلاء بالتصريحات الصحفية لوسائل الإعلام بعد إتمام عملية التسجيل.

طلال الخالد

مستودعات ميناء عبدالله الذي اندلع دون وقوع أي إصابات.

وقالت إدارة العلاقات العامة والإعلام الأمني بالإطفاء في بيان صحفي أن الموقع الذي طاله الحريق هو مستودعات للمحروقات وبضائع متنوعة قدرت مساحته بما يقارب 5000 متر مربع .

وأوضحت ان إدارة العمليات المركزية تلقت بلاغا في تمام الساعة 8:46 مساء أمس الأول وعلى إثره تم توجيه فرق الإطفاء من مراكز ميناء عبدالله وأم الهيمان والأحمدي ومشرف والمواد الخطرة والاسناد إلى موقع الحريق.

وبينت أن فرق الإطفاء بقيادة رئيس قوة الإطفاء العام الفريق خالد المكراد ونائب الرئيس لقطاع المكافحة اللواء جمال ناصر حاصرت الحريق من جميع الاتجاهات حتى فجر أمس ولم تسجل أي إصابات بشرية.

«التربية»: صرف

وطلب السلطان في كتاب وجهه للمناطق التعليمية وإدارة التعليم الديني كشوف باسماء جميع أعضاء الهيئة التعليمية الذين تم تطبيق برنامج «تيمز» عليهم حتى يتسنى لقطاع الشؤون الإدارية صرف البدل لهم،على أن يأخذ الموضوع صفة الأهمية والاستعجال والرد خلال « 3 « أيام من تاريخه».

العالم مقبل

بها رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي إلى تايوان في وقت سابق من هذا الشهر.

وكانت الصين قد ردت على الزيارة عبر إجراء تمارين عسكرية واسعة النطاق في المنطقة.

وقد اعتادت سفن تابعة لأسلحة البحرية الأمريكية والغربية على عبور المضيق في السنوات الأخيرة.

وتقول واشنطن إن السفينتين اللتين تحملان صواريخ موجهة– وهما «أنتيتام» و«بوإس إس تشانسيلورسفيل»– تثبتان حرية الملاحة عبر المياه الدولية.

أما بكين فتعتبر هذه الأفعال استفزازية وتؤكد على أن جزيرة تايوان هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية.

وقال الجيش الصيني، الأحد، إنه يراقب تقدم السفينتين، ويبقى على أهبة الاستعداد، وجاهز لإلحاق الهزيمة بأي عملية استفزازية، حسبما أفادت وكالة «رويترز» للأنباء.

وقالت البحرية الأمريكية في بيان لها إن عملية العبور في مضيق تايوان أظهرت «التزام الولايات المتحدة بحرية الملاحة في المياه المفتوحة للمحيط الهادي».

أضاف البيان أن «هذه السفن عبرت ممراً مائياً في المضيق يقع خارج حدود المياه الإقليمية لأي دولة ساحلية».

وقالت وزارة الدفاع التايوانية إن السفينتين كانتا تبحران باتجاه الجنوب وإن قواتها كانت تراقب، لكن «الوضع كان كالمعتاد».

وكانت تايوان قد أصبحت نقطة توتر أخرى بين واشنطن وبكين في السنوات الأخيرة، حيث تسير الولايات المتحدة على حبل دبلوماسي مشدود حول هذه المسألة.

وتلتزم الولايات المتحدة بسياسة «صين واحدة»– التي تعتبر حجر زاوية في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين التي تعترف فقط بحكومة صينية واحدة– ولديها علاقات رسمية مع بكين وليس تايوان.

لكنها تحتفظ أيضا بعلاقات «غير رسمية واسعة» مع الجزيرة. وهذه العلاقات تتضمن بيع أسلحة لتايوان من أجل الدفاع عن نفسها.

في سياق ذي صلة أكدت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، أن العالم مقبل على حرب، لافتة إلى أن أمريكا وروسيا والصين تسير نحو صدام محتوم.

وأوضحت المجلة في مقالها الذي نقلته أمس»الجزيرة نت»، أن نظريات العلاقات الدولية تقدم منذ عقود أسبابًا للتفاؤل، إذ تشير إلى أن القوى الكبرى يمكنها الحفاظ على علاقات تعاون فيما بينها كما يمكنها حل خلافاتها دون الدخول في صراع مسلح.

لكن الآلاف من طلاب الجامعات الجدد الذين سيبدؤون الدراسة هذا الأسبوع في شتى أنحاء العالم، سيتعلمون أن النظريات الأساسية للعلاقات الدولية تحذر من صراع مقبل بين القوى العظمى.

هذا ما يراه المؤلف والأكاديمي ماثيو كرونيغ، الأستاذ بجامعة جورجتاون الأميركية، في مقال له بمجلة «فورين بوليسي»، سلط خلاله الضوء على التنافس المحتدم بين القوى العظمى والتحولات التي يشهدها العالم والمؤذنة بتغير النظام العالمي أحادي القطب الذي أعقب الحرب الباردة.

وبحسب الكاتب فإن نظريات العلاقات الدولية الواقعية تركز على موازين القوة، وظلت تؤكد على مدى عقود أن النظام العالمي ثنائي القطب الذي ساد خلال الحرب الباردة والنظام العالمي أحادي القطب الذي تمثله الهيمنة الأميركية والسائد منذ نهاية الحرب الباردة، كانا نظامين يتسمان بالبساطة نسبيا وليسا عرضة لنشوب الحروب العرضية الناجمة عن سوء التقدير.

كما تؤكد تلك النظريات أيضا أن الأسلحة النووية رفعت تكلفة الصراع وجعلت إمكانية نشوب حروب بين القوى العظمى أمرًا لا يمكن تصور وقوعه.

ويقول الكاتب إن كل تلك الوسائل والضمانات تقريبًا يبدو أنها تنهار الآن أمام أعيننا للأسف، إذ تشير القوى الدافعة الرئيسية للسياسة الدولية، وفقا لنظريات العلاقات الدولية، إلى أن الحرب الباردة الجديدة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا لن تكون صراعا سلميا على الأرجح.

وفيما يتعلق بميزان القوة، يشير الأكاديمي الأميركي –الذي يعمل أيضا نائبا لمدير مركز «سكوكروفت» للإستراتيجيات والأمن التابع للمجلس الأطلسي– إلى أن العالم الآن يشهد تحولا نحو نظام متعدد الأقطاب. فبالرغم من أن الولايات المتحدة ما زالت القوة المهيمنة على العالم وفقا لكل المقاييس الموضوعية تقريبًا، فإن الصين صعدت لتحتل المرتبة الثانية بعدها في القوة العسكرية والاقتصادية.

أما أوروبا فهي أيضا قوة عظمى اقتصاديا وتنظيميا، فيما تحتفظ روسيا بأكبر مخزون من الأسلحة النووية على وجه الأرض. وتلتزم القوى الكبرى في العالم النامي –مثل الهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والبرازيل– مسار عدم الانحياز في صراعات القوى العظمى، وفق مقال الكاتب.

ويرى الكاتب أن الأنظمة العالمية متعددة الأقطاب تتسم بعدم الاستقرار وتظل عرضة لاحتمال نشوب حروب غير مقصودة نتيجة لسوء التقدير، مشيرا إلى الحرب العالمية الأولى بصفتها أبرز مثال على ذلك.

كما يرى أن عدم ذلك الاستقرار يعود إلى جملة من الأسباب من ضمنها أن كل بلد على حدة يجد نفسه قلقا بشأن العديد من الأعداء المحتملين. ويضرب مثالا على ذلك من الولايات المتحدة، إذ تشعر وزارة الدفاع الأميركية بالقلق بشأن النزاعات المتزامنة المحتملة مع كل من روسيا في أوروبا والصين في منطقة المحيطين الهندي والهادي.

علاوة على صراع محتمل مع إيران، حيث صرح الرئيس الأميركي جو بايدن ذات مرة بأن «استخدام القوة العسكرية ما زال خيارًا مطروحًا على الطاولة كملاذ أخير للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني»، وبناء على ما سبق فإن احتمال دخول الولايات المتحدة في حرب على 3 جبهات أمر غير مستحيل.

ويشير المقال إلى أن الصراع الأساسي في النظام العالمي اليوم، هو كما عبر عنه بايدن عندما قال إن «المعركة تدور بين الديمقراطية والاستبداد».

ويخلص الكاتب إلى أن العالم الآن قد عاد إلى حقبة شبيهة بحقبة القرن العشرين، حيث صراع الأيديولوجيات، والتنافس بين الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية لإثبات أي منها تستطيع خدمة شعوبها على نحو أفضل، الأمر الذي يضيف عنصرًا أيديولوجيًا أكثر خطورة إلى الصراع الحالي وفقا للمقال.

في سابقة

مسبوقة شرطة الاحتلال تسمح للمستوطنين باقتحام الأقصى من جهة باب الاسباط وليس فقط من باب المغاربة».

من جهتها دانت وزارة الخارجية الفلسطينية بأشد العبارات اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه على المسجد الأقصى واستباحة باحاته والتي كان آخرها سماح قوات الاحتلال لمجموعة من المستوطنين باقتحام المسجد عبر باب الاسباط في سابقة لم تحدث منذ عام 1967.

واعتبرت الوزارة ذلك عدوانا متجددا على المسجد وصلاحيات الأوقاف الإسلامية وانتهاكا للوضع القائم في الأقصى عن طريق تكريس تقسيمه الزماني وصولا لتقسيمه مكانيا.

يذكر ان المستوطنين يقتحمون باحات الأقصى من جهة باب المغاربة كل يوم ما عدا يومي الجمعة والسبت.

وتسيطر إسرائيل على مفتاح باب المغاربة منذ احتلال الجزء الشرقي من المدينة عام 1967.

في السياق نفسه حذرت الحكومة الأردنية، من أن استمرار انتهاكات واعتداءات المتطرفين اليهود بحق المسجد الأقصى، يمثل اتجاها خطيرا ينذر بالمزيد من التصعيد الذي تنعكس تبعاته على الجميع.

ودان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأردنية هيثم أبو الفول في بيان صحفي اقتحامات المتطرفين للمسجد الاقصى المبارك /الحرم القدسي الشريف والسماح لهم بانتهاك حرمته عبر ممارسات استفزازية وبحماية من الشرطة الاسرائيلية.

وقال إن تصاعد الانتهاكات وما يرافقها من ممارسات استفزازية هو خرق فاضح ومرفوض للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها مشددا على أن المسجد الاقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة 144 دونما هو مكان عبادة خالص للمسلمين.

واكد ان ادارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الاقصى المبارك الاردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة شؤون الحرم وتنظيم الدخول اليه.

وطالب أبو الفول اسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال بالكف الفوري عن جميع الممارسات والانتهاكات بحق المسجد الاقصى المبارك واحترام حرمته مشددا على ضرورة وقف جميع الاجراءات التي تستهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم واحترام سلطة ادارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الاقصى المبارك.

بارزاني في بغداد

بين بغداد والنجف.

فقد أفاد مراسل قناتي العربية والحدث بأن رئيس الإقليم، نيجيرفان بارزاني، الذي زار أمس الأحد، العاصمة العراقية بغداد، ومدينة النجف، سيجتمع مع عدد من القادة والزعامات السياسية لمناقشة الانسداد السياسي والحلول المقترحة.

بالتزامن تصاعدت التحذيرات من حرب أهلية طويلة على غرار ما شهده لبنان، أو كما حصل خلال الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات.

فقد نبه فاضل ميراني، سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني «حليف الصدر»، من اندلاع مواجهات على غرار الحرب الأهلية اللبنانية في العراق. ودعا إلى إبعاد أي «كابوس مواجهة –إن وقعت لا سمح الله– فإن انقلاباً في المعادلة سيجعلها أصعب من كل التوقعات.»

كما شدد على وجوب عدم «التعويل على دفع الأطراف لمواجهة مثل مواجهة إيران والعراق في الثمانينيات أو الحرب اللبنانية لإنهاك القوى، ثم تقديم عراق آخر مثقل بمشاريع تصفوية منعدم القرار».

يذكر أن البلاد تعيش منذ عشرة أشهر أي منذ الانتخابات النيابية، التي جرت في العاشر من أكتوبر الماضي، وحصد فيها التيار الصدري الحصة الأكبر من النواب في البرلمان، دون أن يتمكن من تشكيل حكومة مع الأحزاب الكردية والعربية السنية، بلا مشاركة منافسيه، مواجهة مستمرة بين الصدر والإطار التنسيقي.